نائب عميد كلية الأسنان د.أحمد علي مهدي لـ"الأمناء":

الكلية تواجه مؤامرات وأقاويل بعد الحرب لإفشال العملية التعليمية بالكلية

الأمناء / رياض شرف

أفاد نائب عميد كلية الأسنان للشؤون الأكاديمية بجامعة عدن د. أحمد علي مهدي أن السياسة الخاصة للقبول لطلاب كلية الأسنان يقرها مجلس الكلية بالإجماع وليس عميد الكلية ، وهو المسار الصحيح الذي تسلكه اليوم كلية الأسنان لتحديد القدرة الاستيعابية القصوى للقبول بالدراسة في الكلية.

وأشار نائب عميد كلية الأسنان في حديثه لـ (الأمناء) إلى أن مجلس جامعة عدن قد عقد اجتماعا استثنائياً خاصاً بالقبول للعام الدراسي القادم 2016 ـ 2017م والذي طلب من كلية الأسنان أن تحدد قدرتها الاستيعابية لقبول الطلاب للعام الدراسي القادم وعلى ضوء ذلك تمت الدعوة إلى اجتماع استثنائي لمجلس كلية الأسنان المنعقد بتاريخ 26/4/2016م وتمت مناقشة الأمر من كل جوانبه بصورة مستفيضة وقرر مجلس الكلية وبالإجماع تحديد (30) طالباً نفقة عامة كقدرة استيعابية قصوى لقبول الطلاب في كلية طب الأسنان للعام الدراسي القادم 2016 ـ 2017 وتم رفع رسالة إلى رئيس الجامعة د. حسين باسلامة ونائب رئيس الجامعة للشؤون الطلابية د. محمد موسى العبادي وأشرنا فيها إلى ضرورة إجراء عملية تصويب لكل الأخطاء السابقة التي حدثت في كلية طب الأسنان وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح ، الأمر الذي سيذكره التاريخ لكلية الأسنان في مجلس جامعة عدن وطالبنا في رسالتنا بإنزال لجنة متخصصة ممن تراه مناسبا لتقييم الإمكانيات الحالية والتي أقل ما

يقال عنها غير أكاديمية ولتحديد القدرة الاستيعابية ، وللأسف حتى الآن لم تنزل اللجنة من جامعة عدن إلى كلية الأسنان.

ونفى د. أحمد علي مهدي كل الأقاويل الباطلة الموجهة لعميد كلية الأسنان د. محمد السقاف بأنه هو من فرض القبول بـ 30 طالباً اختلافا لما كان بالسابق نسبة القبول مضاعفة عن العدد الحالي للقدرة الاستيعابية.

وأضاف: " أريد أن أوضح بكل أمانة ومصداقية أن عميد الكلية د. محمد السقاف لم يفرض شيئاً من رأسه ، بل كان قرارا من مجلس الكلية بهذا الشأن بتاريخ 26 أبريل 2016م .لتحديد القدرة الاستيعابية للكلية ، نقولها بكل شفافية وليدركها القارئ الكريم على سطور صحيفة "الأمناء" والتي تمتاز بالمصداقية بأننا في كلية الأسنان نواجه

نسبة القبول بالكلية يقرّها مجلس الكلية بالإجماع وليس العميد وحده

صعوبات جمة ومؤامرات كبيرة لإفشال

آن الأوان لرئاسة الجامعة أن تحسم أمر بعض أعضاء الهيئة التدريسية المتغيبة خارج البلد

العملية التعليمية بعد الحرب كوننا نعمل على تصحيح الأمور ومحاربة الفساد الذي ظل جاثماً على جسد الكلية ما قبل الحرب وحتى الآن.. لأننا نسير على خطوات متقدمة وإنجازات ملفتة وتماسك عمادة الكلية وإدارتها.. وهذا ما جعل الكلية تنال رضا طلابها.. فأبواب كلية الأسنان مفتوحة وترحب بكل من يريد أن يزورها ويتلمس خطواتها ويرى إنجازاتها على أرض الواقع".

ويؤكد د. أحمد علي مهدي بأنه من الصعب مقارنة ما تمتلكه كلية الأسنان صاحبة المبنى الواحد حاليا وتتواجد فيه كل العيادات بكلية الطب البشري التي لديها مباني ومستشفيات وعيادات تستقبل 100 طالباً رغم كل إمكانياتها.. فالقدرة الاستيعابية القصوى لدينا بكلية الأسنان هي 30 طالباً وهو العدد المناسب والصحيح إذا أردنا فعلا أن تكون مخرجات كلية الأسنان أكثر تفوقاً وتخدم المجتمع .. نحن بكلية الأسنان نصنع أطباء ، ولهذا نحن بحاجة إلى طلاب متميزين يمتلكون معارف جيدة تبشر بالخير لمستقبل بلادنا فيتوجب أن تسير القدرة الاستيعابية بالكلية على أسس علمية ومقاييس أكاديمية وليس مزاجية إذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً النقص الحاد في الهيئة التدريسية إضافة إلى وجود بعض أعضاء الهيئة التدريسية التي لازالت خارج البلد ويتوجب اليوم حسم أمرهم من قبل رئاسة الجامعة كونهم لا يمارسون الوظيفة العامة للدولة.

واختتم نائب عميد كلية الأسنان للشؤون الأكاديمية د. أحمد علي مهدي حديثه قائلاً: "إن مجلس الكلية يعمل في ظل تركة ثقيلة جداً وقد وضعت نيابة الشؤون الأكاديمية خطة أكاديمية للعام 2016 ـ 2018م تهدف إلى الانتقال بالكلية إلى وضع متقدم وأفضل بكثير والكل بالكلية في سباق مع الزمن ويعمل بمعايير دولية ، والهدف الوحيد لمجلس كلية الأسنان أن تصبح كلية الأسنان منافسة دولياً مع دول متقدمة في مجال طب الأسنان وهذا حق مشروع ومفخرة لليمن عامة وجامعة عدن خاصة."

يتمّ العمل فيها لتغطية ست محافظات بـ"كاميرا إيجار" على حساب فاعل خير!..

مصلحة الأحوال الشخصية في عدن.. زحام شديد وأوضاع صعبة

تقرير / سامح جواس

تعتبر مصلحة الأحوال الشخصية في العاصمة عدن من أهم المرافق الحكومية للمواطنين لما تقدمه من خدمات , وأيضا من المرافق الحكومية الإيرادية التي تدر للمحافظة سنويا مئات الملايين.

بدأت المصلحة منذ الأسبوع الماضي في إصدار إثبات الهوية بعد توفير الإدارة لطابعة ، ولكن حتى بعد توفير الطابعة لا يزال العمل رتيباً فيها وبطيئا والزحمة لم يتم تخفيفها.

وكانت مصلحة الأحوال الشخصية في عدن قبل الحرب تقوم بواجبها دون معوقات تذكر لإنهاء معاملات أبناء عدن فقط، حيث كانت تمتلك المصلحة (16 جهاز كمبيوتر، وطابعتين، وثلاث كاميرات)، إضافة إلى وجود أربعة مراكز تابعة للمصلحة كانت تخفف العمل والضغط في المركز الرئيسي وموزعة في مديريات "البريقة - دار سعد - المعلا - المنصورة"..

وبعد الحرب نالت المصلحة نصيبها من التدمير والنهب للممتلكات ولكن قام موظفو مصلحة الأحوال الشخصية في العاصمة عدن بجهود كبيرة لإنجاز وإتمام معاملات الكثير من المواطنين الذين يتوافدون إليهم للحصول على "إثبات الهوية" حيث قاموا بإعادة فتح المصلحة بجهود ذاتية بعد الحرب مباشرة لتقديم الخدمات للمواطنين وإنهاء معاملاتهم فتجد الطالب والجندي وصاحب المعاش والمسافر...إلخ يتوافدون إلى المصلحة للحصول على بطاقة إثبات الهوية ولكن جهود الموظفين وحدها غير كافية للمساهمة في تسهيل العمل في المصلحة..

وعند زيارة المواطنين لمكتب الأحوال الشخصية الواقع في الدور الرابع بمبنى الهجرة والجوازات بمديرية صيرة في العاصمة عدن لاستخراج بطائق شخصية، فإن المعاملة فيها قد تصل إلى عشرة أيام، وستشاهد منظر مؤسف حيث يتدافع المئات من المواطنين بمختلف

الفئات العمرية (رجال - نساء) للدخول إلى المكتب بغرض إنهاء المعاملة.

زحام وتدافع

ومن أسباب هذا الزحام والتدافع والتأخير في إنهاء المعاملات، والإقبال الكبير هو أن المصلحة حاليا تعد "المركز الوحيد"، في كافة أرجاء اليمن التي تعامل وتصدر بطائق شخصية، وكذا تغطية المصلحة لستة محافظات (عدن-أبين- شبوة- حضرموت- لحج- الضالع)، وأيضاً قلة العدة والأجهزة ومتطلبات العمل لإنهاء المعاملات بسرعة، واستخدم موظفي المصلحة لـ "حاسوبين " ؛ لإدخال المعلومات ورفع البيانات..، ووجود كاميرا واحدة فقط للتصوير، والمضحك المبكي في الأمر أن الكاميرا إيجار من أحد الإستديوهات على حساب فاعل خير!!، وأيضا عدم توفير أثاث وتكييف للمبنى، وانطفاءات التيار الكهربائي المتكررة؛ لعدم وجود أو توفير مولد كهربائي للمصلحة، وهو "العائق الأكبر"، حيث زادت وتيرة انطفاءات التيار في الفترة الأخيرة لـ3 ساعات مما يضطر بعض المعاملين إلى المغادرة والعودة في يوم آخر، هذا غير أن المبنى قديم ومتهالك وتم تدمير جزء كبير منه في الحرب، ونهب محتوياته، ويحتاج إلى إعادة ترميم من قبل الحكومة الشرعية أو الهلال الأحمر الإماراتي أو الكويتي، فضلاً عن عدم إعادة تشغيل وتأهيل المراكز الأربعة التابعة للمصلحة في مختلف مديريات العاصمة عدن حيث أنها ستخفف الضغط عن المركز الرئيسي للمصلحة و لا تحتاج للكثير من الأموال والخسائر لإعادتها إلى العمل ، فقط تحتاج لبعض أعمال الصيانة الغير مكلفة...